

Distr.: General  
1 December 2012  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة التنمية الاجتماعية

الدورة الحادية والخمسون

١٥-٦ شباط/فبراير ٢٠١٣

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة  
الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة: الموضوع  
ذو الأولوية: التشجيع على تمكين الأفراد في سياق  
القضاء على الفقر، والإدماج الاجتماعي، وتحقيق  
العمالة الكاملة وتوفير فرص العمل اللائق للجميع

بيان مقدم من منظمة شباب الولايات المتحدة من أجل التنمية المستدامة،  
وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري خاص لدى المجلس  
الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار  
المجلس الاقتصادي ٣١/١٩٩٦.

### بيان

على الرغم مما تبذله الدول الأعضاء والمنظمات الدولية من جهود حاليا، يظل الفقر  
المدقع وانعدام المساواة تحديين عالميين ملحين. ووفقا لآخر التقديرات التي صدرت عن البنك  
الدولي في عام ٢٠١٠، كان هناك بليون شخص يعيشون تحت خط الفقر (١,٢٥ دولار في  
اليوم). وبالإضافة إلى ذلك، فإن البطالة المتزايدة تعني أن الملايين من الأطفال يبيتون جوعا  
كل ليلة. وعلاوة على ذلك، ليس بوسع الشباب انتشال أنفسهم من براثن الفقر نظرا لأن  
مجموعة مهاراتهم لا تتناسب مع تلك التي تتطلبها الأسواق العالمية أو لانعدام فرص العمل.  
ومما يزيد الطين بلة أن التغيرات الجذرية الجيوسياسية التي يشهدها العالم قد فاقمت من حدة



الرجاء إعادة استعمال الورق



التحديات الماثلة أمام توفير المياه والغذاء والخدمات الأساسية للسكان الذين لا ينفك عددهم يتزايد، ولا سيما في البلدان النامية، حيث الأطفال والشباب هم الأكثر تأثراً بالظروف المعيشية غير المستقرة.

ولا بد من التشجيع على توفير فرص العمل المنتج والكريم، ووضع نظم حكم قائمة على المشاركة، وتحقيق التنمية المستدامة. ومن الضروري أيضاً، اتباع سياسات تشمل مختلف القطاعات لزيادة الاستثمار في الزراعة وتحقيق التنمية الريفية وإتاحة التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، من أجل تحسين الأمن الغذائي والحد من الفقر.

وأشار خبراء أيضاً إلى أن جهودنا لا ينبغي أن تقتصر على التصدي للفقر المدقع فحسب، بل يجب أن تشمل أيضاً الضعف الاجتماعي وانعدام المساواة الناجمين عن العولمة. فلتن لم تكن الحدود وحدها العامل المؤثر على رفاه المواطنين، فإن حركة رأس المال والسلع والتكنولوجيا والمعرفة كثيراً ما تمثل تحدياً لقدرة الأسر المعيشية على تلبية حاجاتها الأساسية.

ولن يتسنى للمواطنين أن يكونوا منتجين في ظل غياب مخططات التحول الاجتماعي الأساسية التي تعزز فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية وعلى التغذية الكافية. وينبغي للدول الأعضاء بذل قصارى جهدها للترويج للأخذ بالنماذج القائمة على إشراك الجميع عند وضع السياسات الرامية إلى التصدي للتحديات الاجتماعية. فالمساواة بين الأجيال وإشراك الجميع، مع إيلاء اهتمام خاص لمسألة إدماج الشباب والأطفال، هما اللبنتان الأساسيتان لبناء مستقبل مستدام.

ورغم تفهمنا لحجم هذه التحديات والتعقيدات المرتبطة بتنفيذ البرامج الرامية إلى التصدي لها، فإننا نحث الدول الأعضاء على التركيز على السياسات التي تعزز الأهداف التالية:

- تحقيق النمو الشامل للجميع الذي يوفر سبل العيش الكريم ومستوى المعيشة اللائق مع اعتبار رفاه الأطفال على وجه الخصوص مقياساً للنمو؛
- تقليص البطالة لدى الشباب من خلال إيجاد فرص العمل الخضراء، وذلك بوسائل منها ما يلي: توفير فرص ملائمة على الصعيد المحلي للتدريب والتعلم الوظيفي في سياق التنمية المستدامة؛ وتوسيع نطاق التمويل المقدم للشركات الناشئة ليشمل الشباب من أصحاب المشاريع؛ ووضع حدود دنيا للحماية الاجتماعية لفائدة من تأثروا سلباً بالأزمة الاقتصادية الأخيرة؛

- توفير ما يكفي من غذاء وماء لجميع المواطنين، وفقا للأهداف الإنمائية للألفية، والتصدي لبواعث القلق المتزايد إزاء ندرة المياه وتقلب أسعار الغذاء، وضرورة توفير الغذاء الكافي دون الاقتصار في ذلك على عدد السعرات الحرارية التي يتناولها الفرد يوميا؛
- توفير الخدمات الصحية الجيدة، بما يكفل أفضل مستوى ممكن من الرفاه البدني والذهني والاجتماعي: فالجهود التي تبذلها الحكومات والمنظمات الإقليمية لا يجب أن تقتصر على التصدي للأمراض المعدية فحسب، بل يجب أن تشمل أيضا التصدي للعبء المتزايد المتمثل في الأمراض غير المعدية؛ وإضافة إلى ذلك، يجب تعزيز نظم الرعاية الصحية في جميع أرجاء العالم بغية التصدي لهذه الأمراض؛
- توفير الأمن البشري لكفالة الحق في عدم التعرض للعنف، ولا سيما العنف المتصل بغياب حرية التعبير والمعتقد والعنف الجنساني: وينبغي للدول الأعضاء ومقرري السياسات استحداث أدوات تكفل سد الفجوة بين حالة انعدام الأمن البشري وتحقيق التنمية من خلال تعزيز الامتثال لاتفاقات حقوق الإنسان وإشراك الدول الهشة في ذلك؛
- تحقيق المساواة بين الجنسين. بما يكفل المشاركة في المجتمع والاستفادة منه على قدم المساواة. وتضطلع المرأة بدور محوري في التنمية الاجتماعية وفي انتشار الأسر من براثن الفقر: وينبغي للدول الأعضاء النهوض بالمرأة في شتى المجتمعات بما يكفل استقلالها جسديا واقتصاديا وفي اتخاذ القرارات، بما فيها القرارات المتعلقة بحقوقها الجنسية والإنجابية؛
- توفير سبل الوصول إلى المعلومات واتباع السياسات القائمة على الانفتاح في الحكم لإشراك أصحاب المصلحة في وضع السياسات الرامية إلى التصدي للفقر: وينبغي أن يكون المواطنون قادرين على ممارسة حقوقهم المدنية والسياسية ومساءلة حكوماتهم؛
- إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام: ينبغي للدول الأعضاء أن تقوم، بالاستناد إلى نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بإدراج المنظور البيئي فيما تنفذه من برامج في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وفي مجال حقوق الإنسان. ومع أن أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية قد تتعارض مع أهداف التنمية المستدامة، فلا بد من التوفيق بين تلك الأهداف في نظام اقتصادي جديد لضمان مستقبل مستدام؛

- بلوغ أهداف التنمية المستدامة التي تعكس التحديات الناشئة في مجال التنمية الاجتماعية وتسعى إلى سد الثغرات القائمة فيما يخص مشاركة المجتمع المدني وانعدام المساواة الاقتصادية ورفاه الإنسان؛
- الأخذ بالحكمة العالمية التي تتصدى للتحديات الناشئة. فقد استرعت الأزمات الإنسانية اللتان تمر بهما مؤخراً كل من الجمهورية العربية السورية وليبيا، وكذلك إحقاق الدول الأعضاء في صياغة اتفاقات شاملة خلال المفاوضات التي أجريت خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الانتباه إلى عدم فعالية المؤسسات الدولية: وينبغي للدول التركيز على التصدي للعيوب المحددة التي تعتري الاقتصاد العالمي والتي تمثل عقبات هائلة تحول دون تحقيق التنمية، كما ينبغي لها التركيز على تعزيز إدماج المؤسسات الموجودة بما يكفل الفعالية في استخدام الموارد الاقتصادية.